ابن الحاجب النحوي

موافقاته ومخالفاته مع البصريين والكوفيين

إعداد

السيد ثناء الله حسين ***

الحمد لله رب العالمين المنزل كتابه بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على محمد سيد العالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب سنة سبعين وخمس مائة [1] بمدينة إسنا [2] بالصعيد الأعلى، ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة، فاشتغل

*** محاضر بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة العلامة إقبال المفتوحة ــ إسلام آباد ــ باكستان.

١- وقد اختلف بعض أصحاب التراجم في ذلك، إذ ذهب أكثرهم إلى أنه ولد سنة سبعين، وقال غيرهم سنة إحدى وسبعين، وجاء هذا الاختلاف من أن ابن الحاجب نفسه لم يكن يعلم على وجه الدقة سنة ولادته بين هاتين السنتين. انظر معرفة القراء الكبار على الطبقات الأمصار (٥١٧/٢) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، ط ١، تحقيق محمد سيد جاد، دار التأليف بمصر، ١٩٦٩م.

٢-هي مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو، وأسوان، ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني... وهي مدينة عامرة طيبة كثيرة النخل والبساتين والتجارة. معجم البلدان، ١٨٩/١، ياقوت، دار بيروت، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، ثم بالقراءات والعربية وقد تكرر دخوله دمشق وكان آخرها سنة سبع عشرة وست مائة، بعد استيطانه في القدس وإملائه بها فأقام في دمشق مدرسا بالجامع الأموي في زاوية المالكية، وصار شيخا لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية، ودخل لقاهرة وجلس بالفاضلية [1] وقد قصده الطلبة، يتلمذون له، ويأخذون عنه، ثم غادر القاهرة في أخريات أيامه صاعدا إلى الإسكندرية للإقامة فيها، ولم يطل مكثه هناك، إذ فجاه الموت ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال، سنة ست وأربعين وست مائة [2] ودفن في خارج الإسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد، قرب مثوى الشيخ ابن أبي شامة [3].

قال عنه ابن مهدى في معجمه بقوله: "كان ابن الحاجب علامة زمانه، رئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم، ومذج نحو الألفاظ بنحو المعاني استوطن مصر، ثم استوطن الشام، ثم رجع إلى مصر فاستوطنها وهو في كل ذلك على حال عدالة، وفي منصب جلالة" [4].

كان رحمه الله تعالى من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي، تفقه على مذهب الإمام مالك، وتعمق فيه وفهمه واستوعبه، حتى نبغ، وبلغ فيه مبلغاً عظيماً، وصار رأسا عند المالكية بل شيخ المالكية في عصره [5] وكان معنيا بالقراءات عناية خاصة، تلقاها عن شيوخ القرّاء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي

١-المدرسة التي أسسها القاضي الفاضل.

٢-الوفيات، ٤١٣/٢، ابن خلكان، مطبعة السعادة، ١٩٤٩م.

٣- ذيل الروضتين، ١٨٢، تصحيح محمد زاهد الكوثري، الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٣٦٦هـ /١٩٤٧م

٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان المهب، ابن فرحون اليعمري (توفي سنة ٧٩٩هـ) القاهرة، ١٣٥١هـ، ص ١٩٠.

٥- طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، القاهرة، ١٣٨٦هـ /١٩٦٥م، ٣٦٥/٣.

والغزنوي وغيرهم، وكانت هذه الدراسات العلمية في الفقه والقراءات الخطوة الأولى في طريق دراسة العربية، نحوها وصرفها، ولقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من المصنفات المختلفة في علم العربية، ولا سيما مقدمتاه الذائعتا الصيت: الكافية والشافية، وأماليه، وقد غلبت عليه العربية، وعرف بها إلى جانب ما عرفه الناس عنه من فقه وأصول وقراءة.

أساتذته وشيوخه:

١-أبو الجود اللخمي:

هو غياث الدين بن بارس بن سكن المنذرّي المقرئ النحويّ الضرير شيخ القرّاء بديار مصر، توفي في تاسع رمضان سنة خمس وست مائة [١].

٢-القاسم بن فيرّة الشاطبي:

هو أبو محمد القاسم بن فيرّة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرعيني الشاطبي، الضرير، المقرئ، ولد سنة ٥٣٨، وتوفي يوم الأحد بعد صلاة العصر، ٢٨ من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمس ومائة[٢].

٣-أبو الفضل الغزنوي:

محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي، ولد سنة ٥٢٢، مات بالقاهرة سنة تسع وتسعين وخمس مائة[٣].

٤-أبو الحسن الابياري:

علي بن إسماعيل بن عليّ أحد العلماء البارزين، برع في علوم شتى، ولد سنة سبع وخمسين وخمس مائة، ومات سنة ثماني عشرة وست مائة[٤].

---

[١]- غاية النهاية في طبقات القراء ابن الجزري، مطبعة الخانجي، مصر، ١٩٣١م، ٢/٤.

[٢]- الوفيات ابن خلكان ٣/٢٣٥.

[٣]- غاية النهاية ٢/٢٨٦.

[٤] - ابن الجزري، الديباج المذهب، ابن فرحون اليعمري، ٢١٣.

تلامذته:

١-أحمد بن محسّن:

الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملّي، ولد ببعلبك سنة سبع عشرة وست مائة، وتوفي سنة تسع وتسعين وست مائة [١].

٢-جمال الدين بن مالك:

محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيّاني، الشافعي النحوي.

٣-الرضي القسطنطيني:

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضي الدين القسطنطيني النحوي الشافعي، ولد سنة سبع وست مائة، ومات سنة خمس وتسعين وست مائة[٢].

٤- زين الدين المعروف بابن العماد:

محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلي، ولد بالقاهرة سنة ثمان وخمسين وست مائة، مات بالمحلّة سنة سبع مائة [٣].

٥-المالك الناصر داود بن الملك المعظم:

مالك دمشق بعد أبيه، ثم انتزعها منه عمه، واقتصر على الكرك ونابلس، ثم تنقل بين البلدان، وجرت به خطوب حتى توفى سنه ٦٥٥ [٤].

---

[١] - طبقات الشافعين، السبكي، ١٣/٥، ١٤.

[٢] - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٤م ١/ ٤٧١.

[٣]- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م، ٦٠/٤.

[٤]- البداية والنهاية ١٩٨/١٣.

٦-كمال الدين بن الزملكاني:

هو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن حلف الأنصاري نسب إلى "زملكان" بغوطة دمشق، وقد ذكر هو نفسه أنه تلميذ لابن الحاجب[١].

٧-الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي:

هو محمد بن محمد بن علي بن المبارك، الموقف أبو عبد الله بن أبي العلاء الأنصاري النصيبي ثم البعلبكي الشافعي، مقرئ محقق، ولد سنة سبع عشرة وست مائة بنصيبين، توفى في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وست مائة ببعلبك[٢] وغيرهم.

مصنفاته:

في الفقه والأصول والتصريف:

١- جامع الأمهات في الفقه المالكي [٣] (مخطوط).

٢- جمال العرب في علم الأدب [٤].

٣- الشافية (مطبوع).

٤- شرح الشافية المنسوب إلى المصنف.

٥- شرح الهادى (مخطوط).

---

[١]- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزملكاني، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م، ص ١٣٦.

[٢]- غاية النهاية، ابن الجزري، ٢/٢٤٤.

[٣] - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طهران، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م ١/٦٥٥.

[٤] - هدية العارفين، إسماعيل باشا، ١/٦٥٥.

٦- عقيدة ابن الحاجب (مخطوط)[١].

٧- مختصر المنتهى الأصولي (مطبوع).

٨- معجم الشيوخ[٢].

٩- منظومة المقصد الجليل إلى علم الخليل (مطبوع).

في النحو:

١- إعراب بعض آيات من القرآن العظيم[٣] (مخطوط).

٢- الأمالي النحوية[٤] (مخطوط).

٣- الإيضاح: شرح المفصل الزمخشري[٥].

٤- رسالة في العشر[٦] (مخطوط).

٥- شرح الكافية[٧] (مطبوع).

٦- شرح كتاب سيبويه[٨].

٧- شرح المقدمة الجزولية[٩] (مخطوط).

---

[١] - بروكلمان، ٥٣٩/١، وذكر أن منه نسخة في لا يبزك رقمها ١٥٧.

[٢]- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، الطبعة الثالثة، طهران سنة ١٩٤٧م، ٥٩٣/٢.

[٣]- ذكر بروكلمان ــ الذيل: ٤٧١/١، أنه موجود في مكة.

[٤]- بروكلمان ــ الذيل ٥٣٩/١.

[٥]- بروكلمان ــ الذيل ٥١٠/١.

[٦]- ذكر محمد بن أبي شنب في دائرة المعارف الإسلامية (مادة ابن الحاجب) أنه موجود في برلين ضمن مجموع رقمه ٦٨٩٤.

[٧]- طبع في استانبول عام ١٣١١هـ طبعة رديئة.

[٨]- كشف الظنون، ١٤٢٧/٢.

[٩]- بروكلمان ــ الذيل ٥٤١/١.

٨- شرح الوافية [١] (مخطوط).

٩- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية (مطبوع).

١٠- المفضل [٢].

١١- المسائل الدمشقية [٣].

١٢-المكتفي للمبتدئ ــ شرح (الإيضاح) لأبي علي الفارسي [٤].

منهجه في الكافية:

طبعت الكافية عدة مرات في روما سنة ١٥٩٢م، وفي الهند، سنة ١٨٨٨ و ١٨٩١م، وفي قازان سنة ١٨٨٩م، وفي طاشقند ١٣١١-١٣١٢هـ، وفي بولاق سنة ١٢٤١و١٢٥٥هـ [٥]. ثم توالت طبعاتها بعد ذلك، مفردة أو مع شروح أو تعليقات وحواش، كما أعربها أكثر من واحد في مقدمتهم حسين بن أحمد المعروف بزيني زاده [٦].

الكافية خلاصة نحوية موجزة، في كثير من المسائل فيها إشارات وتلميحات، ربما كان المصنف يجدها مغنية عن التفصيل والتوسع ولا بدّ أن يجد الدارس بعض مسائله مبهمة تحتاج إلى إيضاح وتفسير.

لقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو، وفصلها عن مسائل الصرف بعد أن كانت هذه المسائل جميعاً تدرس جنبا إلى جنب، وقد انتظمت مسائل النحو

---

[١] - بروكلمان ــ الذيل ١/٥١٠.

[٢]- بروكلمان ــ الذيل ١/٥٤١.

[٣]- ذكره في الأمالي (مصورة الرياض) ق ٢.

[٤]- هدية العارفين ١/٦٥٥.

[٥]- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ٧١، ٧٢.

[٦]- بن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، طارق عبد عود الحنابي، جامعة بغداد، السنة ١٩٧٣- ١٩٧٤م، ص ٥٧.

في سلك الكافية انتظاماً سليماً، فأعجب بها الناس أيّما إعجاب وتداولوها، وطارت شهرتها في أكثر بلاد الإسلامية، حتى بلغ من اهتمام الناس بها، وإقبالهم عليها، أن طلب صاحب الكرك الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي إلى ابن الحاجب عندما رحل إلى الكرك سنة ٦٣ الهجرة أن ينظمها له، فنظمها في منظومة سمّاها (الوافية) ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة فشرحها[١].

ابن الحاجب متأثر بالزمخشري:

سار ابن الحاجب في كافيته على نهج الزمخشري في مفصله، وقفىّ على آثاره، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب: الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشتركات. إنما هو منهج سديد بالإضافة إلى ما اتبعه المصنفون في النحو قبله. وكان ابن الحاجب متأثرا بصاحب المفصل، إذ قام على مفصله بالشرح، فإنه ليس بالغريب اتباعه من حيث المنهج، برغم ذلك أن ابن الحاجب قد غاير الزمخشري في وضع بعض الموضوعات في باب كان الزمخشري قد وضعها في غيره، أو أنه لجأ إلى التقديم والتأخير في بعض آخر مع اختلافات أخرى. مثلاً:

١- يبدأ الزمخشري بتعريف الكلمة والكلام، وفعل ابن الحاجب هذا أيضاً، ثم قسم الزمخشري الاسم، وذكر الاسم العلم، ولم يفعله ابن الحاجب[٢].

٢- جمع الزمخشري المبتدأ والخبر في التعريف، فرّقهما ابن الحاجب[٣].

٣- بحث الزمخشري المندوب قبل الترخيم، والاختصاص بينهما، وعكس ابن الحاجب البحث، متجاهلاً الاختصاص[٤].

---

[١]- كشف الظنون ٢/ ١٣٧٤.

[٢]- المفصل للزمخشري ص ٦، مطبعة التقدم بمصر، ١٣٢٣هـ. والكافية لابن الحاجب (مع العوامل للجرجاني وإظهار الأسرار للبر كوي) طبعة حجرية الاستانة، ص ١٢.

[٣]- المفصل ص ٢٣ الكافية ١٢.

[٤]- المفصل ٤٤-٤٧ الكافية ٢٠-٢١.

٤- وهكذا بحث الزمخشري النداء في باب إضمار الفعل، ثم تحدث عن حذف المنادي في باب حذف المفعول، ولكنّ ابن الحاجب فصل بينهما، وبحث المنادي على حدته[١].

٥- ذكر الزمخشري المفعول معه قبل المفعول، وعكس ابن الحاجب البحث [٢].

٦- ذكر الزمخشري حذف المضاف، وأهمله ابن الحاجب [٣].

٧- بحث الزمخشري التوكيد فالصفة فالبدل فعطف البيان فالعطف بالحروف، أما ابن الحاجب فقد بحث النعت فالعطف فالتوكيد فالبدل فعطف البيان[٤].

٨- بحث الزمخشري المثنى والجمع بعد المركبات في حديثه عن أصناف الاسم، ثم المذكر والمؤنث، أما ابن الحاجب فقد بحث المعرفة والنكرة، وذكر من أنواع المعارف المضمرات، والأعلام، والمبهمات وما عرف باللام، أو بالنداء، مستثنيا بذلك أسماء الإشارة، وأجرى البحث في العلم حسب لسبق بحثه الباقيات، وعرف النكرة، ثم بحث العدد، وبحث بعده المذكر والمؤنث[٥].

٩- بحث الزمخشري في جملة أصناف الاسم المصغّر، والمنسوب والعدد، والاسم المقصور والممدود، بالإضافة إلى بحثه الأسماء المتصلة بالأفعال، وهي المصدر، واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة، والاسم المجرّد الثلاثي والرباعي والخماسي.

---

[١]- المفصل ٣٥-٥٥ الكافية ١٨.

[٢]- المفصل ٥٦-٦٠ الكافية ٢٤.

[٣]- المفصل ١٠٣.

[٤]- المفصل ١١١-١٢٤، الكافية ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠.

[٥]- المفصل ١٨٣، ١٨٨، ١٩٨، الكافية ٥٠-٥٢.

أما ابن الحاجب فقد اكتفى ببحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل مع المثنى والمجموع [1].

١٠- قصر ابن الحاجب بحثه في قسم الحرف على حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، والحروف العاطفة، وحروف النداء، وحروف الإيجاب، وحروف الزيادة، وحرفي التفسير، وأحرف المصدر (ما، أن، أنّ) وحروف التخصيص، وحروف، التوقع، وحرفي الاستفهام الهمزة وهل، وحروف الشرط، وبحث اجتماعهما بالقسم وأمّا، وحرف الردع، وتاء التأنيث والتنوين ونون التأكيد. وقد استثنى الزمخشري أن المشددة من حروف المصدر لبحثه إياه في قسم المشترك. وكانت زيادة الزمخشري على ابن الحاجب أنه أدخل في قسم الحرف حرفي الخطاب الكاف والتاء ونظيرهما الهاء والياء وتثنيتها وجمعهما (على مذهب الأخفش الأوسط) وحروف الاستقبال، وحرف التعليل كي، اللامات، وتاء التأنيث الساكنة، وهاء السكت، وشين الكسكسة، وحرف الإنكار، وحرف التذكر [2].

١١- أسقط ابن الحاجب قسم المشترك، لأن موضوعاته جميعاً باستثناء القسم هي موضوعات تصريفة محضة، لذا كان مكانها الشافية وهناك فروقاً قليلة لا بد من ذكرها. مثلاً: كان الزمخشري موجزاً في بحث ما لا ينصرف غاية الإيجاز وكان ابن الحاجب أكثر تفصيلا وإيضاحا.

دأب الزمخشري على أن يضع مقدمة لكل موضوع، ثم يلحقها بالتفصيل، ولم يكن هذا منهج ابن الحاجب.

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المفصل ٣١١، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥.

وهكذا كثير ما يستعين ابن الحاجب بأمثلة الزمخشري. وهناك اختلاف في استعمال بعض المصطلحات، فقد استعمل ابن الحاجب النعت[١] بازاء الصفة عند الزمخشري[٢]، وفعل ما لم يسمّ فاعله [٣] بازاء الفعل المبني للمجهول، وحروف الجر، بازاء حروف الإضافة [٤] قال الزمخشري في باب حذف الفعل، وقد يجيء الفاعل، ورافعه مضمر"[٥]، أما ابن الحاجب فقد قال في الباب عينه "وقد يحذف الفعل لقيام قرينه جواز"[٦] وهو أدل.

مذهبه النحوي:

إنه قد خالف البصريين في جملة من آرائهم، وكان مع الكوفيين في بعض أقوالهم ولكنه ظلّ بوجه عام يسير على هدى النحو البصري وكان يصرح ببصريته، جاء في (الإيضاح) عند كلامه على لام الابتداء قوله: "ويجوز عندنا إنَّ زيداً لسوف يقوم، ولا يجوزه الكوفيون، وإنما جاز عند البصريين لأن اللام ليست عندهم للحال، وإنما هي لام الابتداء[٧].

والضمير (نا) في (عندنا) واضح في أنه يضع نفسه مع البصريين ويتحدث عن نفسه وعنهم بضمير جماعة المتكلمين.

ثم إن مصطلحاته كلها هي مصطلحات البصريين، وهو إنما يحمل نفسه حملا على استعمال مصطلح النعت بدلا من الصفة، وفعل ما لم يسمىً فاعله، بدلا من

---

[١]- الكافية ٣٦.
[٢]- المفصل ١١٤.
[٣]- الكافية ١١.
[٤]- المفصل ٢٨٣.
[٥]- المفصل ٢١.
[٦]- الكافية ١٠.
[٧]- الإيضاح ق ٢٩٧.

الفعل المبنى للمجهول، مع أن هذا المصطلح الكوفي الأخير وجدنا كثيرا من أئمة البصريين يستعملونها في كتاباتهم. أما مصطلح النعت، فهو بصري المولد والمنشأ فقد تكرر وروده عند سيبويه إلى جانب الصفة [١].

أ- مع سيبويه:

إن سيبويه رأس مدرسة البصرة في النحو، ومما تابع ابن الحاجب فيه سيبويه المسائل الآتية:

النداء:

إن المنادي قد انتصب لأنه مفعول بفعل التُزم إضماره [٢] "فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" عند سيبويه [٣] وتابعه المبرد إذ قال: ".... وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره" وذهب إلى أنَ (يا) بدل من الفعل للدلالة على أن المنادي مفعول تعدّى إليه الفعل [٤]. وذهب أبو على الفارسي إلى أنه منصب المحل على اعتبار كونه مفعولا به لـــ (يا) وأخوتها لأنها عنده أسماء أفعال[٥].

الحال:

ينبغي أن يتقدم الحال على العامل المعنوي، ولا على المجرور، واختلف مع سيبويه موافقة للأخفش في جواز تقدمه على الظرف بشرط تقدم المبتدأ على

---

[١]- كتاب سيبويه ١/٢١٠-٢١٩، الطبعة الأولى، دار التضامن بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

[٢]- معرب الكافية ١١٢.

[٣]- الكتاب ١/٣٠٣.

[٤]- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، القاهرة، ١٣٨٥هـ ٤/٢٠٢.

[٥]- معرب الكافية ١١٢.

الجال، وقد وهم الرضي، في تفسيره قول ابن الحاجب: "فتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الأصح" [1] إذ قال "فعلى ما قال المصنف ينبغي إلا يتقدم الحال على الظرف وشبهه[2] على حين أوضح ابن الحاجب ما ذهب إليه في الكافية بقوله: "ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي فإذا تأخر ضعف" ثم قال: "بخلاف الظرف لأن الظروف اتُسِع فيها لكثرتها واغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها"[3].

الظرف:

ذهب سيبويه إلى انتصاب الشام والبيت مع دخل على الظرفية شذوذاً، ومثله قول الشاعر:

لدنٌ بهزّ الكف يعسِلُ متنهُ فيه كما عسل الطريق الثعلبُ

وزاد ابن الحاجب مكة مع توجه، وذهب آخرون إلى انتصابها على إسقاط الخافض[4].

الضمائر بعد لولا وعسى:

الضمائر بعد لولا مجرورة، وبعد عسى منصوبة، قال سيبويه: ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر، وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب، وهذه اللغة فيهما على خلاف القياس لأنهم أوقعوا بعد لولا صورة الضمير المتصل المخفوض، وأوقعوا بعد عسى صورة الضمير المتصل المنصوب، أما رأي

---

[1]- المصنف على الكافية ص ٤٠، الرضي على الكافية ١٨٧/١.

[2]- المصدر نفسه، ١٨٧/١.

[3]- المصنف على الكافية ٤٠.

[4]- الكتاب ٦٥/١ حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٩/١.

الأخفش فان لولا وعسى على ما كان فالضمير بعد عسى في موضع رفع إلا أنه حمل المرفوع على المجرور. وقد اعترض ابن الحاجب على الأخفش بأن تقدير ما كثر في كلام العرب أولى من تقدير ما لم يكثر، وليس ما ذهب إليه بقوي[1].

حاشا:

التزم سيبويه حرفية حاشا، فهي عنده حرف يجرّ ما بعده كما تجرَ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وهي عند ابن الحاجب مشبهة بالحرف، لأنها هي وأختيها خلا وعدا لم يتصرّفن تصرف الأفعال[2].

لا: التي لنفى الجنس:

إن (لا) وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء، وخبرها باق على ما هو عليه من الرفع بالابتداء. وخالف ابن الحاجب النحاة في تمثيلهم لذلك بنحو: لا رجل ظريف، لأن ظريف في الظاهر صفة لاسم (لا)، وينبغي أن يكون المثال ظاهرا، وخبرها عنده يحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه.

وعلل سيبويه رفع (لا) واسمها على الابتداء بأنهما رُكّبا معاً، وصارا بمنزلة اسم واحد كأحد عشر، وأنه حملها على رفع (ما من رجل) على الابتداء في لغة تميم، والظاهر أنه رأي الخليل فيما ذكره سيبويه نفسه إذ قال: "وقال الخليل يدل ذلك على أنّ (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع، وقولك: "لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك" [3].

---

[1]- أخذاً من ، ابن الحاجب النحوي آثارُه ومذهبه، الجنابي ص ١٣٨.
[2]- الكتاب ٣٧٧/١، ينظر الرضي على الكافية ٢٤٤/١.
[3]- الجنابي ص ١٤١.

العطف على معمولي عاملين:

منع سيبويه العطف على معمولي عاملين مطلقاً في المجرور وغيره، فلا يقال: كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتمرا عمروٌ، ولا في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، لأنه بمنزلة تعديتين بمُعَدٍ واحد، وعلله ابن مالك بأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين، وذلك ممتنع بإجماع [1].

وردَ ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً، كما استشهد بقوله تعالى: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [2] في جواز العطف على المجرور بحرف القسم بدون إعادة الجار، معترضا بذلك على الزمخشري في زعمه أن الخليل وسيبويه اتفقا على استكراهه [3].

- أول سيبويه نصب (خيراً) في قوله: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً، على أن خبر كان واسمها محذوفان، لأن أصله: إنْ كان عمله خيراً. وضعّفه ابن الحاجب لأنه يلزم من سيبويه حذف الفاء الثانية في المسألة، وهو عنده غير مستقيم، وأيضاً فانَّ حذف الفعل على غير قياس، وحينئذ تأتي خبر الثانية مرفوعة كما هو الشائع المعروف، ويكون التقدير: إن كان عمله خيراً فهو خير، ومثله قولهم: المرء بما قتل به إن حنجراً فخنجر، وان سيفا فسيف [4].

تأييده للزمخشري:

نعرف أن الزمخشري بصري المذهب وأن ابن الحاجب تأثر به في منهجه، فإذن نلقى الضوء على الآراء التي قال بها الزمخشري ووافقه ابن الحاجب فيها: وهذه المسائل:

---

[1]- المغنى، اللبيب، ٥٤١/٢، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

[2]- سورة التكوير، الآيات: ١٥، ١٦، ١٧.

[3]- المغنى، ٥٤١/٢، الجنابي ص ٤٦.

[4]- المفصل ٧٢، ٧٣، الجنابي ص ١٥١.

تعريف المفعول:

المفعول به عند الزمخشري وابن الحاجب هو "ما وقع عليه فعل الفاعل"[1].

العامل في الظرف:

ذهب الزمخشري إلى أن العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا، هو الفعل المقدّر لأنه الأصل في العمل، وقولك، زيد في الدار، معناه استقرّا فيها [2] وقد تابعه ابن الحاجب مخالفة لسيبويه إذ يرى أن العامل هو المبتدأ، فيما نقله ابن أبي العافية، وتابعه فيه ابن خروف[3].

المرفوع بعد اسم الفاعل:

اشترط الزمخشري وابن الحاجب كون المرفوع بعد اسم الفاعل اسماً ظاهراً، وقد ردّ ابن هشام عليهما. بجواز أن يكون المرفوع مضمراً كما في قول الشاعر:

خليليّ ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع [4]

إنّ (سواء) في قوله تعالى:

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [5]

خبر مقدم، وأن المبتدأ هو ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ في تأويل مصدر، هذا مذهب الزمخشري في أحد قوليه، ومذهب ابن الحاجب، أما القول الثاني

---

[1]- المفصل ٣٤، الكافية ١٨.

[2]- المفصل ٢٤.

[3]- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، مطبعة السعادة، مصر، ٩٨/١.

[4]- الجنابي ص ١٥٣.

[5]- سورة البقرة الآية ٦.

فسواء اسم بمعنى الاستواء، وصف به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَآءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [1].

وقد عارض ابن الحاجب الزمخشري في عددا من آرائه أيضاً مثلاً: مثّل الزمخشري في باب البدل بقوله: يا زيدُ زيدُ، كما مثل به أبو على الفارسي، وذهب ابن الحاجب إلى أنه غير مستقيم، لأن هذا التمثيل من باب التأكيد اللفظي، والأولى أن يمثل بغيره، فيقال: يا رجل زيدُ، أو يا زيدُ عمرو، أن يكونا اسمين مختلفين [2].

ذهب الزمخشري إلى أن العلم قد يتأول، وقد صنعّه ابن الحاجب مدللاً بأن العلم إنما وُضِعَ على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه، فإذا نكرّته فقد استعملته على خلاف ما وضع له [3]، ذهب الزمخشري إلى أن التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها [4] ورده ابن الحاجب بأنه غير جيد [5].

حدّ الزمخشري الفعل بأنه ما دل على اقتران حدث بزمان واعترضه ابن الحاجب بأن قوله ما دل على اقتران حدث ليس بحيّد، لأن الفعل يدّل على الحدث والزمان جميعاً، فإذا قال ما دّل على اقتران، فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة.

موافقاته مع البصريين:

ذهب البصريون وابن الحاجب إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، أي كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية (وهي كان وأخواتها وإن وأخواتها) للإسناد، لأنه المعنى الذي حصل به التركيب المقتضي للإعراب [6].

---

[1]- سورة آل عمرآن الآية ٦٤، الكشاف للزمخشري، ٤٧/١.

[2]- الجنابي ص ١٥٧.

[3]- الجنابي ص ١٥٧.

[4]- المفصل ١١٠.

[5]- الجنابي ص ١٥٨.

[6]- المفصل ٢٤٣.

عامل النصب في المفعول معه:

ذهب ابن الحاجب مع البصريين إلى أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنه منصوب على الخلاف[1] وهو عامل معنوي.

أصل الاشتقاق: الفعل أو المصدر:

ذهب ابن الحاجب إلى ما قاله البصريون من أنّ المصدر أصل والفعل فرع عليه [2] وقد ذكر ابن الحاجب رأي الكوفيين في كون الفعل هو الأصل، ثم دحض رأي الكوفيين بحجج البصريين [3].

النائب عن الفاعل:

إذا وجد المفعول به الصريح في باب نائب الفاعل مع بقية المفاعيل تعين له، أي للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات[4] هذا عند ابن الحاجب والبصريين، خلافاً للكوفيين. فيما يرون من أن قيام المفعول به المعُدَىً إليه بالحرف مقام الفاعل أولى، استدلالاً بقول الشاعر:

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا [5]

وأجابهم ابن الحاجب بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء [6].

١- الجنابي ص ١٥٨.

٢- الجنابي١٥٩ والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة القاهرة،١٩٦١م، (المسألة) ص٤٤ -٥١.

٣ - أبو البركات، الإنصاف، ص ٢٤٨- ٢٥٠.

٤- نفس المصدر، ص ٢٣٥- ٢٤٥ (المسألة ٢٨).

٥- الجنابي ص ١٦٠.

٦-الكافية ١٢.

عامل النصب في المستثنى:

ذهب ابن الحاجب إلى أن العامل في المستثنى في باب الاستثناء المتصل هو ما قبله، وهو رأي الخليل وسيبويه [1] وأكثرا البصريين وخالفهم في قوله بواسطة (إلاّ) في المنقطع فالعامل إلا، وعلل ذلك بأنّها تعمل عمل لكن، ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد [2].

نصب المضارع:

إنّ الأحرف (الفاء والواو و أو وحتى واللام) لا تنصب المضارع بنفسها، وإنما الناصب (أن) المقدرة بعدها، هذا عند ابن الحاجب والبصريين، وذهب الكوفيين غير الفرّاء إلى أنها ناصبة بنفسها إلا (الفاء) فان المضارع ينتصب بعدها على الخلاف[3] وذهب الفراء إلى أن المضارع بعد الواو ينتصب على الصرف[4].

ـ الميم في (اللهمّ) عوض عن حرف النداء وهو رأي الخليل وتابعه جمهور البصريين عليه، ولهذا التزموا حذفه معها، وقد ردّ ابن الحاجب قول الفرّاء بأن أصلها: يا الله أمّنا بخير، ثم كثر حتى خفف. وقد حمل الفرّاء ما ورد من الجمع بين حرف النداء واللهم في الشعر على الضرورة، وعلى أن القائل مجهول وذلك كقول الشاعر: أني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما

الضمائر:

إن الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت، يسمى ضمير الفصل، وأنه لا محل له من الإعراب، خلافا للكوفيين الذين يسمونه (عمادا)

١- الجنابي ص ١٦٠.
٢- أيضاً ص ١٦٠.
٣- الكتاب ٣٦٩/١.
٤- الإنصاف ٢٦٠/١ والجنابي ١٦٢.

والجمهور يرى منهم أنّ له محلاً من الإعراب، وقد أبعد ابن الحاجب كثيراً في تأويل مذهب البصريين، ثم لخصه بقوله: "والفصل أخص إذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به، وليس كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا، فكان تسمية فصلا أولى لخصوصية [1].

وهكذا ذهب ابن الحاجب إلى أن تسمية ضمير الشأن والقصة، أقرب من تسمية المجهول عند الكوفيين، لأن البصريين سمّوه باعتبار معناه، والكوفيون لا يخالفون في أنّ معناه ذلك وإنما سمّوه باعتبار آخر ملازم وهو كونه عائدا على غير مذكور [2].

المضاف إلى ياء المتكلم:

إن المضاف إلى يا المتكلم في باب (غلامي) معرب، خلافا لمن ادعىَ بناءه. ولا وجه لجعله مبنيا على صحة كونه معربا [3].

فعل الأمر:

حكم آخر الأمر حكم المجزوم أي أنه يعامل معاملة المجزوم، وليس بمجزوم كما ذهب إليه الكوفيون، بل هو مبني لزوال مقتضى الإعراب منه، وهو حرف المضارعة [4].

المخصوص بالمدح أو الذم:

يرتفع المخصوص بالمدح أو الذم على أنه خبر مبتدأ محذوف. وهو عند ابن الحاجب أولى من ارتفاعه على الابتداء، وخبره ما تقدم من الجملة، كما ذهب إليه

١- الإنصاف (المسألة ٧٦)..
٢- معاني القرآن، ١/٣٣، ٣٤، بيروت.
٣- الإنصاف، ٢/ ٧٠٦، والجنابي ١٦٣.
٤- الجنابي ص ١٦٣.

سيبويه، وعلة ذلك عنده من وجهين: الأول: أن المبتدأ إذا كان خبره فعلا فالوجه ألا يتقدم عليه، والثاني: أنه إذا وقع الخبر جملة فلا بدّ من ضمير، ولا ضمير [1].

عسى ونعم وبئس وصيغتا التعجب وحبذا، أفعال أم أسماء:

قال ابن الحاجب إنها أفعال، ولكنه استدرك فيها إشكالاً، لأنها تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمن ــ كما هو حدّ الأسماء ــ وقد دخلت في الأسماء أي دخل في الحدّ ما ليس منه. وأجاب عن الإشكال بقوله: إنّ تجريدهما عن معنى الزمان عارض، وأصل وضعها للدلالة على الزمان، ولكنّها لمّا خرجت إلى معنى الإنشاء، وجب قطعها عن الزمان [2].

(من) الزائدة:

ذهب ابن الحاجب مع البصريين إلى أن (من) لا تزاد إلا في النفي، وقال بأنها لا تزاد إلا في غير الواجب، محتجا بقوله: هل جاءك من أحد؟ وفي ذلك خلاف مع الكوفيين والأخفش، لأنهم يجوّزون زيادتها في الواجب، واستشهد الأخفش بقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [3] ووجه استشهاده أنه جاء ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [4] وجاء ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ وإن لم تحمل (من) على الزيادة حصل التناقض، وردّ ابن الحاجب هذا المذهب بقوله: إن قوله: يغفر لكم من ذنوبكم إنما أورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم للبعض، ويغفر الذنوب جميعا، إنما أورد في هذه الأمة، فصح حمل تلك على التبغيض، وزال التناقص، ثم لو سلم أن الاثنين لإحدى الأمتين جاز أن (يغفر

١-المصنف على الكافية، ١١.

٢- الإنصاف (المسألة ٧٢)، ص ٥٢٤- ٥٤٩.

٣- سورة إبراهيم الآية ١٠.

٤- سورة الزمر الآية ٥٣.

الذنوب جميعاً) لبعضهم و(يغفر لكم من ذنوبكم) لبغضهم، فيصح أن تحمل (من) على التبغيض ويزول التناقض [1]وقيل أيضاً: (من) للبدل وليست بزائدة ولا مبعضّة، أي لتكون المغفرة بدلا من الذنوب [2].

علامات الإفراد والتثنية والجمع:

ذهب ابن الحاجب متابعة للبصريين إلى أن إلحاق الألف والواو بالفعل مع مجيء الفاعل ضعيف، وهذه على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر، وإنّما هي حروف أتى بها للدلالة على أحوال الفاعلين [3] من التأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع.

- ما جاء على وزن (فاعل) فهو اسم وليس فعلاً دائماً، كما زعم الكوفيون، وأجاب عن ذلك بأن ضاربا وشبهه موضوع لمعنى غير مقترن بزمن، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواضعه، إذ لا دلالة لضارب في قولنا: نريد ضارب، على زمن البتة. ثم قال: "فإذا اثبت أن وضعه في الأصل لمعنى من غير زمان فقد دخل في حدّ الاسم، فلا أثر لما عرض فيه على غير قياس [4] وهذا تأويل منه غير سليم، واللغة لا تقاس دائما، ولا تجوز فيها الافتراضات.

فعل الأمر مبنى، وليس معرباً مجزوماً كما ذهب إليه الكوفيون [5].

مخالفته البصريين:

عرفنا قبل هذا بأن ابن الحاجب بصري المذهب، ولكن هذا لم يمنعه من

١-المصنف على الكافية، ١١٩.

٢- الجنابي ص ١٦٨.

٣- المصنف على الكافية ١١٩.

٤- الجنابي ص ١٦٨.

٥- المصنف على الكافية، ١٢٨، ١٢٩.

مخالفتهم في بعض المسائل منها ما يلي:

لام القسم:

لام القسم عند البصريين هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف عند الزمخشري، وهي لام أتى لمجرد التوكيد عند ابن الحاجب [1] واحتج لذلك بقولهم: والله إنّ زيداً لمنطلق. فانهم يأتون بأن التي هي أيضاً لتوكيد الاسم،ويلزمون معها اللام في الأكثر لذلك، ثم علل تقدّم (إنّ) وتأخر اللام وهو القياس بقوله: "لما كان وضع أنّ عندهم في صدر الكلام تعذّر عليهم ذلك، ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين بمعنى واحد، ولم يؤخروا أنّ لأنها أقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل، فكان بقاؤها على أصلها أولى [2].

أنّ المصدرية وما بعدها:

إذا دخلت اللام على (أنّ) فأن وما دخلت عليه في تأويل مفرد، محله القريب الجرّ باللام اتفاقاً، ومحله البعيد مختلف فيه، ذهب الجمهور النحاة إلى أنه مفعول به غير صريح، وذهب ابن الحاجب إلى أنه مفعول له [3].

حدّ الفاعل:

حدّ ابن الحاجب الفاعل بأنه "ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه، على جهة قيامه به" محترزا بقوله: "على جهة قيامه به" من مفعول ما لم يسمّ فاعله فإنه أسند الفعل إليه، وقدم عليه. والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحترزون عنه، وهم أكثر البصريين المتقدمين لأنه عندهم فاعل [4].

١- المصنف على الكافية، ٧.

٢- نفس المصدر، ١٠٧- ١٠٨.

٣- حاشية الدسوقي على المغنى ١/١٢٠.

٤- الجنابي ص ١٧١.

الابتداء بالنكرة:

علل البصريون ابتدائية رجل في قولنا "في الدار رجلٌ" وعدم جواز "رجلٌ في الدار" لاحتمال أن يكون الجار والمجرور صفة، فيحتاج إلى الخبر. واعتراض ابن الحاجب بمثل قولنا: "زيدٌ القائم" فإنّ هذا الاحتمال لم يمنع أن يكون "زيد" مبتدأ، خبره "القائم" [1].

دخول (من) على الزمان:

أوّل البصريون قوله سبحانه وتعالى ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ﴾ بأنّ (من) فيه بمعنى "من تأسيس أول يوم" واعترض ابن لحاجب إذ لا حاجة لهذا التأويل، لأنها تدخل على الزمان [2].

موافقاته الكوفيين:

وافق ابن الحاجب الكوفيين في مسائل قليلة، نقلت معظمها كتب المتأخرين ولهذا لا يصح التسليم بها تسليماً تاماً، منها ما يلي:

أنّ بعد (لو):

إذا وقعت (أنّ) بعد (لو)، فمذهب الكوفيين أنها وما بعدها فاعل بفعل مقدر تقديره (ثبت)، وهو أيضاً ما ذهب إليه المبرد والزجاج والزمخشري من البصريين [3].

١- معرب الكافية، ص ١٢٣.
٢- المصنف على الكافية، ص ١٩.
٣- الجنابي ص ١٧٢.

الضمير المرفوع بعد اسم الفاعل المسبوق باستفهام:

لا يجيز الكوفيون تقدم الخبر على المبتدأ، وزعم بعض المتأخرين أنهم ذهبوا، وتابعهم ابن الحاجب، إلى وجوب ابتدائية الضمير إذا تقدمه اسم فاعل مسبوق باستفهام، نحو أقائمٌ أنت؟ واحتج الكوفيون بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه، لا يقال: قام أنا، وذهب البصريون إلى جواز الوجهين الابتداء والفاعلية [١]، أجاز الكوفيون مثل قولهم: اليوم عشرون يوما، يقصدون حصول عشرين يوما. وتابعهم ابن الحاجب [٢].

مخالفاته الكوفيين:

نبدأ أولاً بعلمين من أعلام الكوفيين هما، الكسائي والفراء.

الكسائي:

المنادي:

نسب ابن الحاجب إلى الكسائي قوله في علة بناء المنادي المفرد على الضم، ونصبه ان كان مضافا إلا أنهم رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صحيح [٣] ونصبوا المضاف حملاً على أكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد، وجعله ابن الحاجب أضعف الآراء [٤].

التنازع:

إذا تنازع فعلان معمولا واحدا، وأعمل الثاني، وكان الأول مرفوعا على جهة الفاعلية، فقد ذهب الكسائي إلى الحذف، وذهب ابن الحاجب إلى الإضمار قبل

١- الإنصاف (المسألة ٥٤) ص ٣٨٠.
٢- حاشية الأمير على المغنى، ٦/١، القاهرة، ١٣٧٢هـ.
٣- المغنى، ٥٥٧/٢.
٤- الجنابي ص ١٧٩.

الذكر، معترضاً عليه بأنه "قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر لغرض، ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل فحمله على أمر قد ثبت مثله أولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم [1].

جواب الشرط:

أجاز الكسائي قولهم: لا تدنُ من الأسد يأكلكَ، اعتمادا منه على اتضاح المعنى. قال ابن الحاجب بفساده لأنه يجب أن يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الإثبات والنفي، فلا يجوز: لا تكفر تدخل النار، لأن القرينة نفى الكفر، فإذا قدرت السبب، صار التقدير فإنك إن لا تكفر تدخل، وهو فاسد [2].

إعمال اسم الفاعل:

أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل، وإن كان للمعني، وتمسك بأمور منها: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَّالشَّمْسَ﴾ [3] وقولهم: هذا معط زيداً أمس درهماً، ومنها إجماعهم على قولهم: الضارب زيداً أمس، ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ﴾ [4].

ورده ابن الحاجب متابعة للبصريين بأنه يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ليكون موافقاً للفعل في المعنى واللفظ، وإيضاح ذلك: أنه "إذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى، ولا للماضي في اللفظ، فلا يلزم إعمالهم ما قوى شبهه بالفعل ما لم يقو قوّته [5].

١- الإنصاف (المسألة ٤٥) ٢٣-٣٣١.
٢- الجنابي ص ١٧٣.
٣- الأمالي، أبو علي القالي، ص ٧٩، الطبعة الثانية، دار الكتب القاهرة، ١٣٤٤هـ.
٤- سورة الكهف، الآية: ١٨.
٥- المصنف على الكافية، ص ١٠٧.

الفرّاء:

وخالف ابن الحاجب الفرّاء في مسائل منها:

بناء المنادي على الضم:

ذهب الفرّاء إلى القول: إنَّما ذكرت العرب: يا زيداه، ثم حذفوا الألف في آخره، وهو كالمضاف، فكان كقبلُ وبعدُ، ولما قام الاسم الثاني مقام الزيادة ونصبته، وهو ليس منصوب فعل ولا أداة، إذ لو كان بفعل لصحت منه الحال، وقد ضعّفه ابن الحاجب بأن المعنى دعاؤه على كل حال، كما ضعّف رأي الخليل وسيبويه. وذهب مذهب البصريين بأن علة بنائه أنه أشبه كاف الخطاب[1].

إضافة المعرف بأل:

أجاز الفرّاء تركيب (الضارب زيدٍ) بإضافة الأول إلى الثاني كما أجاز النحاة تركيب (الضاربا زيدٍ) و(الضاربو زيدٍ) لحصول تخفيف، وردّه ابن الحاجب بأن التنوين زال بالألف واللام، فلم تفد فيه الإضافة خفة [2]وشرط الإضافة اللفظية ذلك، ثم أوّل كلام الفرّاء بأنه لا يعتبر الخفة، وردّه بأنه غير مستقيم، قياساً على امتناع الحسن وجهه[3].

وأما إذا كان قد جوّزه لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة، فهو أيضاً، غير مستقيم لأن الألف واللام سابقة[4] وأما قياسه على (الضاربك) فغير جائز، وابن الحاجب هنا يحتج على الفرّاء بمذهبه وهو مصادرة على المطلوب والمصادرة باطلة في الاحتجاج.

١- المصنف على الكافية، ٩٣، ٩٤، الجنابي ص ١٧٤.
٢- المصنف على الكافية، ٩٣، ٩٤، الجنابي ص ١٧٤.
٣- الإنصاف (المسألة ٤٥)، ص ٣٢٣-٣٣٥.
٤- المصنف على الكافية، ص ٥٤.

زيادة (إن):

قال الفرّاء في زيادة (إن) بعد النفي أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك: إنّ زيدا العالم. واعترض ابن الحاجب بأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد، أمّا مثل: أنّ زيد العالم، فقد فصل بينهما [1].

أصل (لن):

أصل (لن) عند الفرّاء (لا) قلبت ألفها نوناً، وقد ردّه ابن الحاجب بمخالفته القياس، لأن الحروف لا يبدل فيها، وأن تقديم المعمول عليها غير سائغ. لا يقولون: عمرو لا يضرب زيداً، وهذا افتراء لا سبيل إلى قبوله، كما أنّ فيه تعمّلا لا تسيغه اللغة، ولا تؤيده، وقياسه هنا أيضاً غير سديد [2].

همزة (أيمن):

ذهب الفرّاء إلى أن همزة (أيمن) همزة قطع، لأن (أيمن) جمع يمين فالهمزة ــ هنا ــ همزة (أفعُل) ونقضه ابن الحاجب بقول سيبويه: إنها همزة وصل، اجتلبت ليُتوصّل بها إلى النطق بالساكن [3]، ولم يوافق ابن الحاجب إلا في أنّ (لكنَ) هي (لكن أنّ) خففت، ثم حذفت الهمزة لالتقاء الساكنين [4].

لو الشرطية:

ذهب الفرّاء إلى أن (لو) الشرطية تستعمل للاستقبال كـ (إنّ) وزعم ابن الحاجب أنه غير واضح [5].

١- الأمالي ص ٩٤.
٢- شرح جامي على الكافية، ص ١٩٤، مطبع حسين رمزي، الأستانة، ١٣١١هـ..
٣- الأشباه والنظائر السيوطي ٣٢٣/١، حيدر آباد ــ الدكن، ١٣٥٩هـ. .
٤- الجنابي ص ١٧٦.
٥- الإنصاف (المسألة ٥٩) ص ٤٠٤ – ٤٠٧.

مخالفاته جمهور الكوفيين:

خالف ابن الحاجب الكوفيين في مسائل منها:

العامل في المبتدأ والخبر:

قال الكوفيون بأن المبتدأ والخبر يترافعان. واعترض ابن الحاجب بقوله: "وهذا ليس بمستقيم، فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما مبتدأ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبرا، فصار المصحح لمقتضى الإعراب فيهما واحداً"[1] وهذا يعني أنهما مرفوعان بالابتداء عنده موافقة لبعض البصريين[2].

تقديم الخبر:

لا يجوّز الكوفيون تقديم الخبر في غير ما أوجبه الاستفهام[3] وذكر أبو البركات أنهم لا يجوّزون تقديم خبر المبتدأ عليه مطلقا، دون أن يقيّد بالاستفهام[4] ورد ابن الحاجب على الكوفيين بشواهد البصريين: "تميميّ أنا" و "مستأمن نساؤك" و "سواء محياهم ومماتهم" ومثله قوله تعالى: ﴿و سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ عند من جعل سواء خبرا[5].

ذهب الكوفيون إلى ارتفاع (إنّ)، بما كان مرتفعا قبل دخولها وحجتهم أن المبتدأ كان عاملا في الخبر لاقتضائه إياه، وهذا الاقتضاء باق، واعترض ابن الحاجب زاعما بفساده، لأن الاقتضاء باق في المبتدأ بعد دخول (انّ)، فلو كان الاقتضاء قبل دخولها باقيا على حاله لوجب ألا ينصب المبتدأ بأنّ، وقد انتصب فدّل

١- الجنابي ص ١٧٧.
٢- المصنف على الكافية، ص ١٣١.
٣- الجنابي ص ١٧٩.
٤- الجنابي ص ١٧٩.
٥- الجنابي ص ١٧٩.

على أنه غير باق [1] وأجاب الكوفيون بضعف (انّ) عن معاني الأفعال، فلا تعمل في الجزأين عمل الأفعال، مستدلين على ضعفها بأنه يدخل على خبرها ما يدخل على الفعل، كقول الشاعر:

لا تتركنيّ فيهم شطيرا أنّي اذن أهلك أو أطير [2].

أفي كل خبر ضمير:

يرى الكوفيون أنّ في كل خبر لمبتدأ ضميرا، ويتأوّلون غير المشتق بالمشتق، ورده ابن الحاجب بأنه تعسّف ليس بنا حاجة إليه [3].

إضافة الموصوف إلى الصفة:

جوّز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفة وبالعكس [4] استشهادا للأول بقولهم: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي [5]، والثاني بنحو: جرد قطيفة، قصد التخفيف بحذف اللام في الأول وحذف التنوين في الثاني، وحملوه على الظاهر. وتأوّله ابن الحاجب جريا على مذهب نحاة البصرة على حذف موصوف المضاف إليه فيما يختص بالأول، وعلى عدم جواز الثاني لأنّ توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب [6] وردّ الرضي عليه بأنه "إنما ذلك إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا تسلم له" [7].

١- الإنصاف (المسألة ٩) ص ٦٥.
٢- الجنابي ص ١٨٠.
٣- الجنابي ص ١٨٠.
٤- الإنصاف (المسألة ٢٢)، ص ١٧٦- ١٨٥.
٥- الجنابي ص ١٨١.
٦- الرضي على الكافية، ١/٢٦٥.
٧- الإنصاف (المسألة ٦١).

إضافة المعرّف بأل في العدد:

أجاز الكوفيون إضافة المعرّف بأل في مثل: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد، وقد ردّه ابن الحاجب متابعة للبصريين، وضعفه بدعوى أنّهم جمعوا بين تعرفين: الإضافة إلى المعرفة، ودخول الألف واللام في المضاف [1] وهذا لا يستقيم ــ عنده، لمخالفة القياس، واستعمال الفصحاء لأن المسموع منهم، ثلاثة الأثواب[2].

منع الصرف للضرورة:

أجاز الكوفيون منع الصرف للضرورة، واستدلوا بقول ذي الإصبع: وممن ولدوا عامر ذو الطول.

وردّه ابن الحاجب بأنه ليس بثبت لصحة حمله على القبيلة. واستدلوا عليه أيضاً بقول ابن قيس الرقيات:

ومصعب حين جدّ الأمر أكثرها وأطيبها.

فردّه كذلك لقول الأصمعي فيه: أفسدت الحضرية لغته: ثم ذهب إلى أن هذا أيضاً ليس بثبت [3].

دخول أن المخففة على الأفعال:

عمم الكوفيون جواز دخول (ان) المخففة على الأفعال. وخصّه ابن الحاجب بالأفعال الناسخة [4].

١- الرضي على الكافية، ١/٢٦٥.

٢- أيضاً، ١/٢٦٥.

٣- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ٤/ ١٤٣.

٤- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ٤/ ١٤٣.

ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط:

أجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرّك وسطه، لأنه يصير مثل: يد، فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم، ياكت، يا قد، ورفضه ابن الحاجب بقوله: "وليس بالجيد، فإن نحو يد إنما صار كذلك بنوع من الإعلال، ولا يلزم جوازه في الترخيم" [١].

الضمير في (إياك):

ذهب الكوفيون إلى أنّ (ايّا) عمدة، والكاف هو الضمير، ورد ابن الحاجب آخذا برأى المبرد في أنّ (ايا) أضيف إلى ما بعده كإضافة بعض، وكل [٢].

تأنيث الفعل:

اعتبر بعض الكوفيين اللفظ دون المعنى في المؤنث اللفظي من الأعلام، كمثل طلحة، ولهذا وصلوا التاء بالفعل [٣] وذهب ابن الحاجب إلى اعتبار اللفظ دون المعنى، ولهذا لم يجز أن يقال: أعجبتني طلحة، وعلّة ذلك عنده "أنهم نقلوها من معناها إلى مدلول آخر، فاعتبروا فيها مدلول الثاني، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتباراً للمدلول الأول فيفسد المعنى [٤].

لقد ذكرنا بعض الآراء النحوية على اختلاف مصادرها، وتبيّنا موقف ابن الحاجب منها وسلكت في ذلك طريقة حاولت أن أصل فيها إلى حصر أكثر المسائل التي كان لابن الحاجب رأى فيها بالموافقة أو المخالفة، ولكن أغرضنا عن بعضها مخالفة التطويل، والله المستعان وهو ولي التوفيق ــ وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

١- الجنابي ص ١٨٥.
٢- المصنف على الكافية.
٣- الجنابي ص ١٨٥.
٤- أيضاً ص ١٨٥.